نواب : الحادث نتيجة طبيعية لمسلسل التراخي والتنفيع

أبل : اتخاذ أقسى الإجراءات العقابية بحق مقاول بيوت مدينة «صباح الأحمد»

ياسر أبل

محمد الحويلة

حمود الخضير

حمدان العازمي

- سلامة المواطنين خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو التهاون فيه
- العقود المبرمة تحدد مسؤوليات المقاولين وواجباتهم تجاه «السكنية»
- كلفت المسؤولين بفحص سلامة البيت إنشائياً والتحقيق في أسباب الحادث
- وقف التعامل مع المقاول وإحالة الملف إلى النيابة العامة كي يكون عبرة
- الحويلة : استمرار التراخي في التعامل مع المخالفات هو الذي مهد الطريق لهذا المشهد
- الخضير : المواطنون لن يكونوا محطّات تجارب لمشاريع فاشلة
- نتطلّع إلى عهد حكومي جديد يقوم على التعاون وتلافي الأخطاء الحكومية السابقة
- حمدان العازمي : أطالب بفتح تحقيق برلماني في تجاوزات «السكنية»

أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل اتخاذ «اقسى الاجراءات العقابية اللازمة بحق المقاول المنفذ لبيوت مدينة صباح الأحمد المسؤول عن تساقط الغطاء الخرساني لجزء من سقف الدور الأرضي لأحد البيوت».

وأضاف أبل في تصريح صحفي امس ان سلامة المواطنين خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو التهاون فيه لانه من صميم واجب القائمين على المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وبين ان العقود المبرمة بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية والمقاولين تحدد مسؤوليات المقاولين وواجباتهم تجاه (السكنية) والمستفدين من خدماتها وايضا توضح العقوبات الواجبة عليهم في حال عدم التزامهم بمهامهم وتنفيذ الأعمال المطلوبة منهم بالشكل السليم.

وذكر انه زار البيت المذكور في مدينة صباح الأحمد وكلف المسؤولين في (السكنية) بالقيام بفحص سلامة البيت انشائيا والتحقيق في أسباب الحادث ورفع النتائج في اسرع وقت.

وأوضح انه «سيتم رفع توصية الى مجلس ادارة (السكنية) بوقف التعامل مع المقاول وإحالة الملف إلى النيابة العامة كي يكون عبرة ولبيان جدية المؤسسة في التعامل مع المقاولين غير الملتزمين».

وأكد أبل ان (السكنية) لن تتوانى في احالة اي من الذين يثبت ضلوعهم في هذا الحادث الى الجهات القانونية لاتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم سواء من داخل (السكنية) او خارجها موضحا انه سيقدم تقريرا مفصلا عن الحادثة للجنة الإسكانية في مجلس الامة باجتماعها المقبل

وقد أشار تساقط الغطاء الخرساني لجزء من سقف الدور الأرضي لأحد البيوت السكنية في مدينة صباح الأحمد غضب نيابي كبير وحملوا الحكومة ووزارة الاسكان المسؤولية الكاملة عن هذا الحادث الذين اعتبروة منطقيا جراء سياسة التنفيع والرشوة المنتشرة في اوساط الدولة

فمن جانبة استغرب الحويلة من استلام المؤسسة العامة للرعاية السكنية للبيوت بكل المخالفات التي تناقلها أهالي مدينة صباح الأحمد عبر وسائل التواصل الاجتماعي مؤكدا أن استمرار التراخي في التعامل مع مخالفات وتجاوزات المقاولين في العقود الحكومية هو الذي مهد الطريق لهذا المشهد الذي رأيناه في بيوت مدينة صباح الأحمد مشددا على ضرورة وضع حد لتجاوزات المقاولين عبر خطوات حكومية جادة تحول دون تكرار مثل هذه التجاوزات.

ودعا إلى إخلاء البيوت التي تخضع لتلك النماذج والمحتمل تكرار سقوط الأسقف فيها والعمل على تعويض قاطنيها.

من جانب آخر بدوره طالب النائب حمود الخضير وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل بالتدخل السريع والحازم لمواجهة المهزلة التي تحصل في بيوت منطقة صباح الأحمد مؤكدا رفضه الحلول الترقيعية وأي تبريرات واهية قد تجنح لها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأضاف الخضير في تصريح صحافي أن المواطنين لن يكونوا محطات تجارب لمشاريع فاشلة داعيًا الوزير ياسر أبل إلى الاضطلاع بمسؤولياته في محاسبة المقاول عن الأخطاء الكارثية التي يتمّ اكتشافها في بيوت المنطقة والتي لم يمضِ على تسلّم بعضها عدّة أشهر.

وقال الخضير: إنّنا نتطلع إلى عهد حكومي جديد يقوم على التعاون وتلافي الأخطاء الحكومية السابقة وينبغي على الحكومة أن تبدي التعاون الحقيقي الذي يحول دون تكرار الأخطاء مشيرًا إلى أن الوزير أبل ليس جديدًا على الوزارة وينبغي أن يتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة المخطئ وإلا فإننا سنتخذ كل إجراءاتنا الدستورية التي تحافظ على المواطنين وتضمن الحياة الكريمة لهم.

ومن جانبة اكد النائب حمدان العازمي ان ما حدث من سقوط سقف في احد بيوت مدينة صباح الأحمد وتعريض حياة أسرة بكاملها للخطر بفتح الباب امام الفساد المتفشي في المؤسسة العامة للرعاية السكنية خاصة ووزارات ومؤسسات الدولة عامة.

وقال العازمي في تصريح صحفي ان حادثة مدينة صباح الاحمد ما هي الا حلقة من مسلسل التراخي والتهاون والتنفيع المنتشر في مؤسسات الدولة

موضحا ان عدم انتقاء المقاولين والتهاون في مراقبة الاعمال في المشروعات من جهة والسماح للمقاولين الاصليين بتوزيع المشروعات على مقاولين من الباطن من جهة اخرى السبب الرئيسي في هذه الكارثة.

وطالب العازمي بفتح تحقيق برلماني في تجاوزات المؤسسة السكنية من خلال لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية خاصة ان حادثة مدينة صباح الاحمد ليست الاولى فمن قبلها كانت هناك تجاوزات بالجملة في بيوت مدينة جابر الاحمد.

وحمل العازمي وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل المسؤولية كاملة مؤكدا ان الوزير هو من فتح الباب امام هذه التجاوزات من خلال نهجه الذي أعلن عنه في احدى جلسات المجلس السابق بان وجود تجاوزات في عدد قليل من البيوت باحدى المشاريع امر طبيعي متسائلا : لماذا يبرر الوزير التجاوزات حتى لو كانت بنسب قليلة مؤكدا ان الدولة تدفع للمقاول مقابل تنفيذ المشروع وفقا للمواصفات المنصوص عليها في العقد فاذا لم يلتزم حتى ولو في قسيمة واحدة يجب تغريمه ومقاضاته.

تمات

صدام مبكر

حصر المسؤولية عن تهريب الحاويات بمدير عام الجمارك فقط.

وقال أحد هؤلاء النواب ، وهو النائب رياض العدساني ان هناك اربع جهات تشترك في المسؤولية عن قضية تهريب الحاويات التي بلغ عددها ١٣ حاوية، وهي مؤسسة الموانئ ووزارة الداخلية وجهاز امن الدولة والمقاول المتعاقد مع الموانئ ، بالاضافة الى الجمارك، متسائلا عن اسباب عدم التحقيق مع كل هذه الجهات ، والاكتفاء فقط بإحالة المدير العام للجمارك الى التقاعد ، في حين ان مدير ميناء الشويخ لا يزال على رأس عمله ولم يخضع للتحقيق .

اضاف : لا نقبل ان يكون اي شخص كبش فداء ، واذا كان مدير عام الجمارك مذنبا ، فلماذا لم يتم التحقيق معه او احالته الى النيابة، مشددا على ان امن الكويت لا تهاون فيه ولا يمكن استثناء كل الجهات وحصر المسؤولية في الجمارك .

من ناحية اخرى وصف النائب مبارك الحجرف خطوات الحكومة تجاه التعاون مع نواب المجلس حتى الآن ، بانها غير مرضية «فلم نلمس اي بادرة تعاون حقيقي في موضوع إرجاع الجناسي او حتى في القضايا المهمة ، والتي تناقش في اللجان ، وأنا اتفق مع ما قيل بان المؤشرات الحكومية للتعاون مع مجلس الامه غير مشجعه إطلاقا» .

وقال الحجرف في تغريدات على حسابه في «تويتر» إن الحكومه تخطط للتصادم مع النواب لخلط الأوراق وشق صفوف النواب ، وهي سياسة مكشوفه للجميع، ولذلك سأقوم في الجلسة البرلمانية المقبلة الثلاثاء بتقديم طلبين ، الأول يتعلق تشكيل لجنة تحقيق للتحقيق بموضوع إبعاد المواطن الكويتي سعد محمد العجمي عن البلاد .

وكشف ان الطلب الثاني والذي سيقدم استنادا إلى المادة (112) من الدستور، والتي تنص على انه «يجوز بناء على طلب موقع من خمسة اعضاء ، طرح موضوع عام على مجلس الامة للمناقشة، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده» ، وسيكون موضوع المناقشة حول سياسة الحكومة في سحب وإسقاط الجنسية الكويتية عن المواطنين لاستيضاح سياسة الحكومة في شانه.

إلى ذلك أكد النائب محمد المطير بان الإجراءات الحكومية في تدوير البعض بين مؤسساتها، لن يجنب رئيسها ووزرائها المساءلة السياسية ، مشددا على ضرورة محاربة الفساد ودفع عجلة التنمية لسد مواطن النقص والخلل في شتى المجالات الذي من أجلها حملهم الناخبين أمانة تمثيلهم في البرلمان .

وقال المطير : ان سياسة الهروب للأمام المتمثلة بإرادة الحكومة تحويل وتدوير إدارة بعض المؤسسات والهيئات من وزارة لأخرى ، ما هي الا هروب من شبح الاستجوابات ، ولن تحل المشاكل أو تبعد أيّا من المسؤولين عن المساءلة السياسية ، مضيفاً بل تزيد الأمور تعقيدا، وتعرقل عجلة الإصلاح، وتدخل الحكومة في دائرة مفرغة من الإنجاز والبناء وحل المشاكل .

أضاف أن ذلك «مما يجعل استجواب رئيس الوزراء مستحقا ، فنحن لم ينتخبنا الشعب الكويتي لتمثيله في البرلمان انتقاما لأسماء بعينها»، مبينا ان «الشعب الكويتي حملهم هذه الأمانة لمحاربة كل اوجه الفساد ، وسد كل مواطن النقص التي تؤخر عجلة التنمية وتستنزف مقدرات البلد وخيراته ، دون النظر إلى أسماء أو ألقاب المتسببين بذلك» .

العبد الله : مدينة

الواقعية والفلسفية القائمة عليها لإعداد القانون ، لاسيما وأن قانون مدينة الحرير يعتبر ضخما وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة.

وأوضح انه تم الاتفاق على تشكيل فريق فني من قبل أعضاء اللجنة المالية ومن الحكومة ، وذلك لإظهار كل التساؤلات التي يحملها أعضاء اللجنة.

أضاف ان الحكومة مستمرة في عقد الاجتماعات مع اللجنة بخصوص قانون مدينة الحرير ، وسيستمر لأشهر حتى يتم اعداده بشكل سليم.

من جهة أخرى ناقشت اللجنة المالية التقرير السابق بشأن سحب ٦٠٠ مليون دينار من الاحتياطي العام ، لسداد المتبقي من رأس مال شركة الخطوط الجوية الكويتية، ومناقشة مشروع إنشاء مدينة الحرير ، بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمّد العبد الله ، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح .

وقالت مقرّر اللجنة النائبة صفاء الهاشم إنّ رأس مال الخطوط الجوّية الكويتيّة الحالي مليار و200 مليون دينار ولديها ٣٥ طائرة فقط ، محمّلة إدارة الخطوط الجوّية مسؤولية محو تاريخ هذه المؤسّسة الذي يمتد أكثر من 60 عامًا .

وأعلنت الهاشم رفض اللّجنة استدعاء بقيّة رأس مال الخطوط الجوّية، لافتة إلى أنه تم منح مسؤوليها فرصة للاجتماع المقبل ، وبذلك فإن تقرير اللّجنة بسحب 600 مليون دينار لن يناقش في جلسة مجلس الأمّة المقبلة، وأبدت الهاشم تحفظها على اعتصام الطيّارين الذي أعلن عن تنظيمه، قائلة: أنا ضدّ الاعتصامات ودوري داخل قاعة عبدالله السالم ، ولن أحضر اعتصام الطيّارين خاصّة أنّنا توصلنا إلى تصوّر جيّد لمعالجة قضيّتهم .

وحول مشروع مدينة الحرير قالت الهاشم إنّ صلاحيّات رئيس هيئة إنشاء مدينة الحرير وتطوير جزيرة بوبيان وميناء مبارك تفوق صلاحيات رئيس الوزراء، أضافت: لا يريدون أن يخضع مجلس الأمناء لرقابة المحاسبة ، لافتة إلى أنّ المشروع الحكوميّ بتيح لأعضاء مجلس الأمناء ممارسة العمل التّجاريّ والاستثماريّ ، من دون اعتباره تعارض مصالح ودون تقديم الذمّة الماليّة.

أبل : وقف

اضاف ان العقود المبرمة بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية والمقاولين ، تحدد مسؤوليات المقاولين وواجباتهم تجاه «السكنية» والمستفدين من خدماتها ، وايضا توضح العقوبات الواجبة عليهم في حال عدم التزامهم بمهامهم وتنفيذ الأعمال المطلوبة منهم بالشكل السليم.

وذكر انه زار البيت المذكور في مدينة صباح الأحمد ، وكلف المسؤولين في «السكنية» ، بالقيام بفحص سلامة البيت انشائيا والتحقيق في أسباب الحادث ورفع النتائج في أسرع وقت.

وأوضح انه «سيتم رفع توصية الى مجلس ادارة «السكنية» بوقف التعامل مع المقاول وإحالة الملف إلى النيابة العامة ، كي يكون عبرة ولبيان جدية المؤسسة في التعامل مع المقاولين غير الملتزمين».

وأكد أبل ان «السكنية» لن تتوانى في احالة اي من الذين يثبت ضلوعهم في هذا الحادث الى الجهات القانونية ، لاتخاذ العقوبات الرادعة بحقهم سواء من داخل «السكنية» او خارجها ، موضحا انه سيقدم تقريرا مفصلا عن الحادثة للجنة الإسكانية في مجلس الامة باجتماعها المقبل

وقد بث مواطن آخر بمدينة صباح الأحمد مقطعا يوضح انهيار التكسية الخارجية لبيته في قطاع A1» .

نيابيا طالب رئيس اللجنة الاسكانية البرلمانية النائب فيصل الكندري وزير الاسكان ياسر ابل ، بتحقيق فوري في أسباب سقوط سقف احد المنازل في مدينة صباح الاحمد ، واحالة المتسببين الى المتسببين الى النيابة العامة، مؤكدا في الوقت ذاته ضرورة وضع (بلوك) على الشركة المنفذة في كافة مشاريع الرعاية السكنية.

واكد الكندري أن ما حصل في منزل صباح الاحمد يستدعي تشكيل لجنة تحقيق فنية ، لمعرفة اسباب انهيار سقف المنزل والتأكد من صلاحية بقية المنازل في المنطقة

في السياق نفسه أكد النائب حمدان العازمي ان ما حدث من سقوط سقف في احد بيوت مدينة صباح الأحمد، وتعريض حياة أسرة بكاملها للخطر ، يفتح الباب امام تعقب الفساد المتفشي في المؤسسة العامة للرعاية السكنية خاصة ، ووزارات ومؤسسات الدولة عامة .

وقال العازمي إن حادثة مدينة صباح الاحمد ، ما هي الا حلقة من مسلسل التراخي والتهاون والتنفيع المنتشر في مؤسسات الدولة ، موضحا ان عدم انتقاء المقاولين والتهاون في مراقبة الأعمال في المشروعات من جهة ، والسماح للمقاولين الاصليين بتوزيع المشروعات على مقاولين من الباطن من جهة اخرى ، السبب الرئيسي في هذه الكارثة .

وطالب بفتح تحقيق برلماني في تجاوزات المؤسسة السكنية من خلال لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية ، خاصة ان حادثة مدينة صباح الاحمد ليست الاولى فمن قبلها كانت هناك تجاوزات بالجملة في بيوت مدينة جابر الاحمد .

بدوره دعا النائب د. محمد الحويلة وزير الإسكان ياسر ابل ، إلى تحمل مسؤولية معالجة الأزمة التي تكشفت في بيوت مدينة صباح الأحمد بكل أبعادها، مؤكدًا اننا لا يمكن ان نتهاون في حقوق وسلامة المواطنين، واعتبر أن ما حدث من سقوط سقف في أحد بيوت مدينة صباح الأحمد، وتعريض حياة أسرة بكاملها للخطر ، هو استمرار لحالة التراخي والتهاون في استلام المؤسسة العامة للرعاية السكنية للبيوت ومدى مطابقتها وسلامتها وجودتها قبل استلامها من المقاولين.

وشدد على ضرورة وضع حد لتجاوزات المقاولين ، عبر خطوات حكومية جادة تحول دون تكرار مثل هذه التجاوزات، ودعا إلى إخلاء البيوت التي تخضع لتلك النماذج والمحتمل تكرار سقوط الأسقف فيها، والعمل على تعويض قاطنيها .

من جهة أخرى طالب الحويلة وزراة الداخلية وكذلك البلدية إلى إتخاذ الإجراءات القانونية ، تجاة الشاحنات والمركبات المهجورة في الكثير من الساحات الترابية بمدينة صباح الأحمد

كما وجه النائب الحويلة سؤال لوزير الإسكان عن البيوت الحكومية في مدينة صباح الأحمد ، طالب فيه بالكشف عن الشركة التي قامت بتنفيذ البيوت الحكومية في المدينة ، وهل تم إثبات جميع المخالفات والملاحظات على المقاول الرئيسي حين تم إجراء الاستلام الابتدائي والنهائي أم أن هناك بعض الملاحظات لم يتم اكتشافها إلا بعد الاستلام النهائي.

وتساءل أيضا عما إذا كانت الهيئة العامة للرعاية السكنية قد قامت بفحص البيوت الحكومية ، للتأكد من مطابقتها لشروط العقد وتوافر معايير الجودة قبل تسليمها للمواطنين؟ وما هي نتائج الفحص إن وجدت؟

واكد النائب طلال الجلال ان حادث انهيار سقف احد منازل مدينة صباح الاحمد وتعرض حياة صاحبه واسرته للخطر امر لا يمكن قبوله.

وطالب الجلال وزير الاسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر ابل ، بتشكيل لجنة تحقيق بالموضوع ومحاسبة المتسببين واجراء مسح شامل على كافة منازل المدينة للتأكد من سلامتها.

وقال النائب ناصر الدوسري ان تكرر الانهيارات لمنازل المواطنين في جابر الأحمد وبعد ذلك تبعتها في صباح الأحمد ، يقودنا إلى ان هناك خللا في رقابة الجهة الرسمية على المقاول المنفذ لهذه المشاريع الأمر الذي عرض حياة المواطنين للخطر وكذلك تسبب في تلف منازلهم التي من المفترض أن تكون جديدة!

وللوقوف على الحقيقة ووضع الوزير امام مسؤولياته السياسية اعكف على إعداد أسئلة برلمانية حول هذه المشاريع وأنتظر بعد ذلك إجابة الوزير لنضعه بعد ذلك أمام مسؤوليته السياسية.

بدوره طالب النائب حمود الخضير وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر ابل ، بالتدخل السريع والحازم لمواجهة المهزلة التي تحصل في بيوت منطقة صباح الأحمد ، مؤكدًا رفضه الحلول الترقيعية وأي تبريرات واهية قد تجنح لها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وقال الخضير أن المواطنين لن يكونوا محطات تجارب لمشاريع فاشلة ، داعيًا الوزير ياسر أبل إلى الاضطلاع بمسؤولياته في محاسبة المقاول عن الأخطاء الكارثية التي يتمّ اكتشافها في بيوت المنطقة والتي لم يمضِ على تسلّم بعضها عدّة أشهر.

الفارس : تنفيذ

وقال الفارس ان الغرض الرئيسي من انشاء الجامعات هو الوصول الى الجامعة في اسرع وقت مشيرا الى انه اوعز الى مسؤولي جامعة الكويت اعداد مذكرة متكاملة حول المدة الزمنية التي سيستغرقها انشاء الجامعة والمدة الزمنية التي ستستغرقها انتقال جامعة الكويت الى الموقع الجديد والطاقة الاستيعابية للجامعة واعضاء هيئة التدريس الذين تحتاجهم الجامعة.

واوضح ان القانون يختص بالجامعات الحكومية ومن ضمنها جامعة الكويت وجامعة صباح السالم في الشداية وجامعة جابر الاحمد ولا يسري على الهئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي لها قانون خاص ينظمها.

وبين الفارس ان قانون الجامعات الحكومية سيلغي جميع القوانين الخاصة بالجامعات الحكومية المذكورة ويسمح للحكومة بانشاء جامعات وفقا لمشروعات بقوانين وليس مراسيم وبالتالي يسري على جميع الجامعات الحكومية الموجودة وينظم التنظيم الاداري والمالي والهيكلي لهذه الجامعات كل على حدة.

السبيعي : سلمت

وزير الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود، موضحا ان المبادرة تنص على ان تتعهد الحكومة للجنة الاولمبية الدولية ، بان تقوم بالتنسيق مع مجلس الأمة في إصدار تشريعات تتوافق مع الميثاق الدولي ، في مدة اقصاها ٦ شهور، وان يتم سحب الشكاوى المرفوعة من قبل هيئة الشباب والرياضة ضد المنظمات الرياضية الدولية، وسحب قرارات حل مجالس ادارات الاندية الرياضية ، الى حين الفصل في القضايا المرفوعة ضدها.

وبين السبيعي ان المكتب الاستشاري القانوني لهيئة الشباب والرياضة ، حذر الهيئة من ان الاستمرار في قضاياها المرفوعة ضد المنظمات الدولية ، قد يترتب عليه دفع غرامة بقيمة مليار دولار للاتحاد الدولي ، وطلبها للجنة الاولمبية الدولية في حال خسارة القضايا ، مشيرا ان هذا الامر جعل الهيئة تتردد في استكمال القضايا.

وقال: هذا آخر اقتراح يمكن ان نقدمه لابراء ذمتنا امام الشباب الرياضي والشعب الكويتي ، وأمام وزير الشباب والرياضة وسمو رئيس مجلس الوزراء ٤٨ ساعه لتنفيذ هذا الاقتراح ، وبعدها «الوجه من الوجه ابيض» ، مؤكدا اننا لن نسكت اكثر من ذلك والاسبوع المقبل ستكون لنا وقفة جادة وموقف حاسم وحازم ، وسنقوم بجميع الاجراءات التي كفلها الدستور بعد التباحث مع الزملاء.

محمد بن سلمان

وشدد الأمير محمد بن سلمان ، في حديث إلى مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية ، على أنه لا توجد أي فرصة للتفاوض مع السلطة في إيران ، في ظل إصرارها على تصدير أيديولوجيتها الإقصائية، والانخراط في الإرهاب، وانتهاك سيادة الدول الأخرى ، معتبرا أن المملكة ستكون خاسرة إذا أقدمت على التعاون ، دون أن تقوم طهران بتغيير نهجها.

إلى ذلك أكد الأمير محمد بن سلمان حول مواجهة تنظيم داعش وغيره من التنظيمات المتطرفة، أن هزيمة هذه التنظيمات ممكنة في نهاية المطاف، في ظل وجود دول قوية في المنطقة مثل السعودية ومصر والأردن وتركيا.

وفيما يتعلق بقانون «جاستا» ، قال إن لديه ثقة في قدرة المسؤولين والمشرعين الأميركيين ، على التوصل إلى حل عقلاني بشأن هذا القانون.

كما أعرب عن أمله في استئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين، والذي توقف خلال سنوات إدارة الرئيس أوباما لأسباب لا تزال غير واضحة.

وفاة الرئيس الإيراني

عن 82 عاماً، مساء أمس الاحد، إثر أزمة قلبية تعرض لها.

وأوردت وكالتا إيسنا وفارس الإيرانيتان للانباء أن رفسنجاني نقل بشكل عاجل إلى مستشفى في شمال طهران، إثر تعرضه لهذه الأزمة.

وكان رفسنجاني تولى الرئاسة بين 1989 و1997 ويعتبر قيادياً رئيسياً في إيران.

عشرات القتلى

أن يفجرها السائق، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم، قائلا إنه استهدف «تجمعا للشيعة بمنطقة علاوي جميلة شرقي بغداد».

وتوجد منطقة علاوي جميلة في مدينة الصدر ذات الأغلبية الشيعية.

وفي وقت لاحق، أفادت مصادر أمنية وطبية في العاصمة العراقية بعد ظهر اليوم الاحد بمقتل 8 وإصابة 15 آخرين جميعهم من المدنيين في تفجير انتحاري بحزام ناسف في سوق الصحفيين في حي البلديات الذي تقطنه غالبية شيعية شرقي بغداد.

وشهدت بغداد ومناطق عراقية أخرى سلسلة تفجيرات خلال الأيام الأخيرة، أدت إلى مقتل عشرات المدنيين. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية أيضا مسؤوليته عن العديد من هذه التفجيرات.

وأسفر هجوم في الثاني من يناير الحالي عن مقتل 35 شخصا.

وتشن القوات الحكومية العراقية هجوما على معاقل التنظيم في شمالي البلاد.

«داعش» تخترق

وتقول مصادر طبية إن جميع القتلى في العشرينيات من أعمارهم، ما أصيب 13 آخرين على الأقل بجروح ، أحدهم في حالة حرجة ونقلوا إلى مستشفى هداسا عين كارم وشعاري تسيديك.

ووصفت المتحدثة باسم الشرطة الإسرائيلية لإذاعة محلية الحادث بأنه «هجوم إرهابي».

وقال راديو اسرائيل إن «جثث القتلى كانت متناثرة في المنطقة».

وأفادت تقارير بأن الشرطة أطلقت الرصاص على سائق الشاحنة وأردته قتيلا.

ووصفت المتحدثة باسم الشرطة الإسرائيلية لإذاعة محلية الحادث بأنه «هجوم إرهابي».

وخلال 15 شهرا الماضيين، نفذ فلسطينيون عمليات ضد اسرائيليين طعنا وباستخدام أسلحة نارية.

وأظهرت صور كاميرات المراقبة بالمنتزه شاحنة اقتحمت تجمعا من الجنود ثم عادت إلى الوراء لتدهس الضحايا من جديد.

وتداول مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي صورا للشاحنة وسط المنتزه وقد اخترقتها عدة رصاصات.

وقال قائد شرطة إسرائيل روني الشيخ للصحفيين إن قائد الشاحنة من سكان المناطق العربية في القدس الشرقية، وانه يحمل رخصة سياقة اسرائيلية.

ويأتي الهجوم بعد أسابيع من حادث مماثل في العاصمة الألمانية برلين اسفر عن مقتل 12 شخصا.

وقال سائق حافلة شهد هجوم الاحد للاذاعة الإسرائيلية إن سائق الشاحنة دهس الجمع قبل ان يقود شاحنته الى الوراء ويدهس الضحايا ثانية.

وقال ميكي روزنفيلد الناطق باسم الشرطة الإسرائيلية إن اجراءات الامن شددت في القدس ردا على هجوم الاحد.

ووقع الحادث في ممشى «ارمون هاناتزيف» المطل على مدينة القدس القديمة المسورة.

وأظهرت صور التقطت في مكان الحادث شاحنة وقد ثقبت الاطلاقات النارية شباكها الامامي.

وناشد نير بركات رئيس بلدية القدس سكان المدينة «عدم السماح للارهاب بالانتصار»، قائلا إن «المتشددين سيدفعون ثمنا باهظا».

وقال بركات «ليس هناك حد لقسوة الإرهابيين الذين لديهم استعداد لاستخدام اي وسيلة ممكنة لقتل اليهود ، وتقويض الحياة في عاصمة اسرائيل».

من جانبها، وصفت حركة حماس «عملية» القدس ، بأنها «بطولية» وتأتي كرد فعل طبيعي على «جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين».

وقال حازم قاسم الناطق باسم حماس في تصريح صحفي «العمليات الفدائية المتواصلة في الضفة الغربية والقدس تثبت أن إنتفاضة القدس ليست حدثا عابرا، وإنما هي قرار الشعب الفلسطيني بالثورة حتى النهاية للحصول على حريته والانعتاق من الاحتلال».

وتابع: «وبقدر ما تأتي العملية في سياق الرد الفعل الطبيعي على جرائم الاحتلال، فانها تأتي في سياق ثورة شعبنا المستمرة على الإحتلال».

أضاف الناطق «تثبت هذه العمليات ان كل محاولات الالتفاف على هذه الانتفاضة، أو اجهاضها ستفشل في كل مرة وان جرائم الاحتلال من الاعتقالات والقتل على الحواجز وهدم البيوت لن تكسر إرادة الشعب، بل ستزيد إصراره على مقاومة الاحتلال حتى الحصول على حريته»، على حد تعبيره.

وكان 35 اسرائيليا – واكثر من 200 فلسطيني – قتلوا في هجمات استخدم فيها السلاح الابيض والدهس بالسيارات نفذها فلسطينيون او افراد من عرب اسرائيل منذ اكتوبر 2015.

وتقول اسرائيل إن التحريض هو سبب هذه الهجمات، بينما حملت القيادة الفلسطينية الاحتلال الاسرائيلي المتواصل منذ عقود والغضب الذي يسببه مسؤوليتها.